

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.19
22 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٢٥-٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم الشامل المحرز منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة بما في ذلك منع
الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة*

(الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٣	أولاً - الأهداف الرئيسية
٣	٤ - ١٨	ثانياً - الإنجازات
٧	١٩ - ٢٣	ثالثاً - تغييرات واعدة
٨	٢٤ - ٢٧	رابعاً - توقعات لم تتحقق
٩	٢٨ - ٣٦	خامساً - أولويات جديدة

* أعد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه مدير المهام فيما يتعلق بالفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقاً للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. وهو نتيجة للتشاور وتبادل المعلومات فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العلمية الوطنية والدولية والوكالات الحكومية المعنية ومجموعة من المؤسسات والأفراد.

أولا - الأهداف الرئيسية

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المحددة في الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١ (الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة)^(١)، مع مراعاة القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في هذا الشأن بدورها الثانية في عام ١٩٩٤. ويتناول الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١ ضرورة استحداث إدارة سليمة بيئيا للنفايات الخطرة بطرق تتضمن حماية صحة الإنسان وحماية البيئة وكفالة إدارة سليمة للموارد الطبيعية. وهو يحدد، كأهداف عامة، منع النفايات الخطرة والتقليل منها إلى أدنى حد والإدارة السليمة بيئيا للنفايات المتبقية.

٢ - ويطلب الفصل ٢٠ على نحو محدد بالتصديق على اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، أو بالانضمام إلى تلك الاتفاقية، وبالتعجيل بإعداد بروتوكولاتها ذات الصلة، وكذلك بالقضاء على تصدير النفايات الخطرة. وهو يطلب أيضا بالتصديق على اتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود داخل أفريقيا، وتنفيذها تنفيذا كاملا، وبوضع بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض. ويدعو الفصل ٢٠ إلى توفير تعاون دولي وإقليمي من أجل بلوغ الأهداف الواردة فيه.

٣ - وترد أدناه المجالات البرنامجية الرئيسية الأربعة للفصل ٢٠ وأهدافها الأساسية.

ألف - تشجيع منع النفايات الخطرة والإقلال منها إلى أدنى حد

(أ) الحد من توليد النفايات الخطرة، كجزء من نهج متكامل لزيادة نظافة الإنتاج؛

(ب) استخدام المواد على الوجه الأمثل عن طريق إعادة التدوير؛

(ج) تعزيز المعارف عن اقتصاديات منع وإدارة النفايات الخطرة.

باء - تعزيز وتقوية القدرات المؤسسية على إدارة النفايات الخطرة

(أ) وضع تدابير وبرامج وطنية مناسبة في ميدان الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة؛

(ب) تشجيع أعمال البحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، ونشر المعلومات بشأن النفايات الخطرة.

جيم - تعزيز وتقوية التعاون الدولي في إدارة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود

(أ) توفير الإجراءات والمعايير المستخدمة في تحديد الفضلات وفي مراقبة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود، ولا سيما إلى البلدان التي تعوزها القدرة على معالجة هذه النفايات بطريقة سليمة بيئياً أو التي فرضت حظراً على استيراد النفايات الخطرة؛

(ب) تشجيع وضع إجراءات لمراقبة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود، بحيث تتسم هذه الإجراءات بتشجيع عمليات إعادة التدوير السليمة بيئياً واقتصادياً.

دال - منع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة

(أ) وقف المحاولات غير القانونية لإدخال النفايات الخطرة في أية دولة على نحو يتعارض مع التشريعات الوطنية والدولية؛

(ب) مساعدة جميع الدول، لا سيما البلدان النامية، في الحصول على كافة المعلومات المناسبة بشأن الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة؛

(ج) توفير مساعدة مناسبة، في إطار اتفاقية بازل، للبلدان التي تعاني من عواقب الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة.

ثانياً - الإنجازات

٤ - منذ عام ١٩٩٢، قامت مؤسسات الأمم المتحدة على نحو جماعي أو مستقل بتوفير منبر لمناقشة وتناول وتنسيق إدارة الفضلات الخطرة وأنشطة الإنتاج الأكثر نظافة؛ علاوة على معلومات ووثائق توجيهية ودعم تدريبي، لتمكين صانعي القرارات لدى الحكومات وفي دوائر المجتمع الأخرى من اتخاذ قرارات سليمة بيئياً؛ ومحافل حكومية دولية للتفاوض بشأن الصكوك وتنفيذها لمساعدة البلدان في وضع سياسات وتدابير لإدارة النفايات الخطرة ومراقبة انتقال النفايات عبر الحدود.

المجال البرنامجي ألف - تشجيع منع النفايات الخطرة والإقلال منها إلى أدنى حد

٥ - إن ثمة اهتماماً متزايداً على صعيد العالم بأسره باتباع نهج "زيادة نظافة الإنتاج"، وهو نهج يمكن له في وقت واحد أن يوفق بين الأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية. ويستخدم حالياً، ولا سيما من جانب الصناعة، مصطلح "الكفاءة الأيكولوجية"، لتشجيع التنفيذ الفعال لهذا النهج الوقائي. وقد سلّم بالإضافة إلى ذلك بأن هذا المفهوم ينطبق أيضاً على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة الزراعة والخدمات الصحية

والأسر المعيشية. واستُحدثت مواد تدريبية على يد مختلف الوكالات الدولية من أجل مساعدة الدول أعضاء الأمم المتحدة في تنفيذ ممارسات زيادة نظافة الإنتاج. وأُنْتُجَت، على سبيل المثال مجموعة لـ "تدريب المدربين" على نحو مشترك من قبل الغرفة التجارية الدولية والاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نظم الإدارة البيئية، مما سيساعد في تنفيذ المعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وقام برنامج البيئة، بالاشتراك مع منظمة التنمية الصناعية بإعداد مجموعة تدريبية لمديري مراكز زيادة نظافة الإنتاج الوطنية. وثمة استعراض منتظم لعمليات التقدم في مجال زيادة نظافة الإنتاج، على الصعيد العالمي: ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل سنتين بعقد حلقة دراسية تتضمن مختلف الشركاء في الدوائر الحكومية والجهات الصناعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المشتركة بين الحكومات لتقييم المنجزات وعواقب المضي في زيادة نظافة الإنتاج والكفاءة الإيكولوجية، مع اقتراح إجراءات تتخذ مستقبلاً. ومنذ عقد المؤتمر نُظمت هذه الحلقات في باريس ووارسو واكسفورد.

٦ - وثمة عدد من المشاريع في شتى أنحاء العالم، تتضمن مؤسسات عديدة بمنظومة الأمم المتحدة، وهي تبين بوضوح النتائج التي يمكن التوصل إليها بفضل نهج زيادة نظافة الإنتاج. وقد أدى، على سبيل المثال، مشروع لزيادة نظافة الإنتاج، جرى تنفيذه على نحو مشترك من جانب البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة الصين، إلى إنشاء مركز زيادة نظافة الإنتاج الوطني الصيني، وإعداد شبكة من المؤسسات الناشطة في حقل زيادة نظافة الإنتاج، وتأهيل ما يزيد عن ١٥٠ موظفاً فنياً صينياً في مجال المراجعة الحسابية البيئية. وقد قُدِّرت المزايا السنوية الصحيحة بمبلغ ٢,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٧ مؤسسة فقط، وذلك إلى جانب حدوث أثر حفاض في كافة أنحاء الصين.

٧ - وقد انشئت اليوم ثمانية مراكز من مراكز زيادة نظافة الإنتاج الوطنية في البرازيل والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وسلوفاكيا والصين والمكسيك والهند بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وانشئت أيضاً مراكز مماثلة أخرى، يبلغ عددها ٤٣، في ٣٧ بلداً من قبيل إندونيسيا وتونس وجنوب أفريقيا، وذلك على يد البلدان نفسها أو بدعم من المنظمات الثنائية. وكافة هذه المراكز تشكل الآن شبكة عالمية لتبادل الخبرة من خلال الحلقات التدريبية والرسائل الإخبارية.

٨ - وقد اتاحت، بشكل متزايد وعلى الصعيدين الوطني والدولي، المعلومات المتصلة بتكنولوجيات زيادة نظافة الإنتاج وسياساتها وأفضل ممارساتها. وتوجد لدى المركز الدولي لتبادل المعلومات المتعلقة بزيادة نظافة الإنتاج التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٦٠٠ مرجع ببليوغرافي تقريباً، و ٣٠٠ دراسة إفرادية لزيادة نظافة الإنتاج، تتضمن مقارنة الكلفة بالفائدة، وقائمة بأكثر من ١٠٠ منظمة ناشطة في حقل زيادة نظافة الإنتاج. وهذه المعلومات متاحة في صورة مطبوعة وعلى قريصات حاسوبية وسوف تقدم في وقت قريب على شبكة "إنترنت". والمركز الدولي يساند مركز تبادل المعلومات التابع لليونيدو بما لديه من شبكة

إعلامية على صعيد الطاقة والبيئة. وقد أصدر عدد من المنشورات ذات الصلة، من قبيل المنشورات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان تقييم أسلوب الحياة، وسياسات الحكومة، والاستراتيجيات فيما يتصل بزيادة نظافة الإنتاج.

٩ - وتدرك المؤسسات المالية الدولية اليوم المعايير التي ينبغي للمشاريع الممولة من جانبها أن تبلغها. ومن أمثلة ذلك أن البنك الدولي قد قام، بالتعاون مع برنامج البيئة واليونيدو، بوضع مبادئ توجيهية لمدراء مشاريعه الميدانية، وهذه المبادئ تشدد على ضرورة اتباع نهج لزيادة نظافة الإنتاج/منع التلوث.

١٠ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال اتفاقيتها المتعلقة بالتلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود وبروتوكولها المتصلين بمركبات أكاسيد الكبريت والنيتروجين، بوضع سياسة لإدارة النواتج الثانوية، وتبعتها أنهج للإنشاءات الثابتة حسب كل فرع من الفروع، تغطي كافة القطاعات الصناعية المتصلة بالتلوث عبر الحدود. والحلقات الدراسية الدورية، التي تعقدها اللجنة، قد أصدرت منشورات بشأن تكنولوجيا المراقبة المتعلقة بالانبعاثات من المصادر الثابتة.

المجال البرنامجي باء - تعزيز وتقوية القدرات المؤسسية على إدارة النفايات الخطرة

١١ - هناك أكثر من ١٠٠ بلد قد أصبحت الآن أطرافاً في اتفاقية بازل. وقد عقد الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وبغية توفير المساعدة في وضع تدابير وطنية مناسبة، أصدرت أمانة الاتفاقية عدداً من المنشورات، تتضمن مبادئ توجيهية تقنية مختلفة بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات في إطار الاتفاقية (المذيبات العضوية والزيوت المستعملة والمركبات المتعددة الكلور الثنائية الفينيل ونفايات الأسر المعيشية). وأصدرت أيضاً مبادئ توجيهية تتعلق بإدارة مرافق التخلص (مقالب القمامة والمحرقات ومنشآت إعادة تكرير النفط)، وتشريعاً نموذجياً مستكملاً لإدارة النفايات، ومجملاً للأحكام الوطنية، ووثائق توجيهية بشأن النفايات الخطرة وانتقال هذه النفايات التي ستعرض للاستعادة عبر الحدود. وعقد عدد من الحلقات الدراسية لزيادة الوعي فيما يتصل باتفاقية بازل والإدارة السليمة بيئياً للفضلات الخطرة سواء جاءت عبر الحدود أو نشأت محلياً. وقامت بلدان كثيرة بوضع التشريعات وإرساء الآليات اللازمة لتنفيذ اتفاقية بازل.

١٢ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا ووسط أوروبا وشرقها وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، توجد خطط لإنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا في مجال إدارة الفضلات الخطرة وتقليل توليدها إلى أدنى حد. وستعمل هذه المراكز في ترابط وثيق، فيما يخص قضايا الإقلال من الفضلات إلى أدنى حد، مع مراكز زيادة نظافة الإنتاج الوطنية والمركز الإقليمي لأوروبا الشرقية، ومقره سلوفاكيا، يعمل الآن.

١٣ - وقام مكتب المنظمة الدولية للملاحة البحرية المعني باتفاقية عام ١٩٧٢ لمنع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى بنشر تقرير "الدراسة الاستقصائية المشتركة بين الوكالات للنفايات على

الصعيد العالمي"، الذي يتضمن دراسات إفرادية قطرية للسياسات والتدابير والبرامج في مجال إدارة الفضلات الخطرة. واضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدراسة استقصائية دولية للحالة فيما يتعلق بالمواقع الملوثة. وأُعدت، بمساعدة مختلف الشركاء، مبادئ توجيهية تقنية ومواد تدريبية لتقييم ومعالجة المواقع.

١٤ - وتوجد الآن مرافق لمعالجة الفضلات أكثر ملاءمة في البلدان الصناعية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وثمة عدد متزايد من البلدان قد وضع خططاً وطنية، أو توجد لديه خطط وطنية، في مجال إدارة الفضلات الخطرة. وقُدِّمت المساعدة على نحو متزايد إلى البلدان النامية من أجل تناول المشاكل الفورية أو الحادة (من قبيل مادة الاسبستوس في المباني، ونفايات المركبات المتعددة الكلور الشائبة الضيئل، والأدوية والمبيدات التي بطل استعمالها).

المجال البرنامجي جيم - تعزيز وتقوية التعاون الدولي في إدارة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود

١٥ - اتخذ الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بجنيف، قراراً بتعديل الاتفاقية فيما يتصل بقيام كافة الأعضاء الأطراف في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، بحظر أي انتقال عبر الحدود للنفايات الخطرة التي كان يزعم التخلص منها في دول أخرى. وقرر هذا الاجتماع أيضاً أن يلغى تدريجياً بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وأن يحظر ابتداءً من ذلك الموعد، أي انتقال للفضلات الخطرة عبر الحدود، من أجل الاسترداد أو إعادة التدوير أو الاستخلاص أو الاستعمال المباشر أو الاستخدامات البديلة من جانب الأعضاء الأطراف في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، إلى دول أخرى. وهذا الحظر الذي فرض على التصدير سيساعد على تقوية عمليات الحظر الاستيرادي القائمة لدى هذه البلدان، كما أنه سيحفزها على الإقلال إلى أدنى حد من توليد الفضلات عند المنبع. وثمة فريق تقني عامل، في إطار الاتفاقية، يقوم الآن بإحراز التقدم في مجال تحديد ماهية الفضلات الخطرة التي تنطبق عليها الاتفاقية تحديداً واضحاً.

١٦ - وبدأ سريان اتفاقية باماكو في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦، بعد مرور ٩٠ يوماً على تصديق الكاميرون على هذا الصك. وقام ١١ بلداً على الأقل بالتصديق على الاتفاقية، ومن المتوقع لبلدان أخرى كثيرة أن تتصرف على هذا النحو في المستقبل القريب. وثمة بروتوكولات إقليمية أخرى قد دخلت حيز التنفيذ (في منطقة المحيط الهادئ، على سبيل المثال)، أو يجري وضعها في الوقت الراهن. والعمل مستمر بشأن إعداد بروتوكول يتعلق بالمسؤولية والتعويض فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود أو التخلص منها.

١٧ - وتواصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إبقاء واستعراض قوائمها بالفضلات الخطرة (القوائم الحمراء والكهرمانية اللون والخضراء) فيما يتعلق بمتطلبات التوثيق المتصلة بالانتقال عبر الحدود لأغراض إعادة التدوير.

المجال البرنامجي دال - منع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفائيات الخطرة

١٨ - إن ثمة استمراراً في التعاون الدولي، الذي يشمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من بين جهات أخرى، من أجل المساعدة في منع الاتجار غير المشروع بالفضلات الخطرة، ويجري في الوقت الراهن الاضطلاع بجهود تعاونية كبيرة من قبل المنظمة الجمركية العالمية وأمانة اتفاقية بازل والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتصل بالتحديد المستقل للفضلات الخطرة في إطار نظام منسق لتصنيف وعنونة المواد الكيميائية، مما هو مذكور في الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١.

ثالثاً - تغييرات واعدة

١٩ - إن ثمة اعترافاً في الوقت الراهن بالأنهج ذات الصلة المتعلقة بزيادة نظافة الإنتاج والكفاءة الإيكولوجية من قبل عدد متزايد من الحكومات ودوائر التجارة والصناعة، باعتبار هذه الأنهج وسيلة للتوفيق بين الحماية البيئية والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية. وهناك إقرار مطرد بأن أنماط زيادة نظافة الإنتاج والإدارة المناسبة للفضلات لا يمكن تحقيقها على نحو ناجح من خلال الاقتصاد على استخدام تكنولوجيات مناسبة، ولكن ينبغي اتباع ممارسات ونظم إدارية سليمة.

٢٠ - وثمة بلدان كثيرة تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات مناظرة إلى جانب إرساء الأطر المؤسسية اللازمة لإعلام وتدريب دوائر الصناعة. وإنشاء مراكز زيادة نظافة الإنتاج الوطنية مثال على هذا التقدم.

٢١ - وتتوفر اليوم لدى صانعي القرار بالدوائر الحكومية والصناعية إمكانية الوصول إلى معلومات رفيعة النوعية وسهلة الاستخدام بشأن التكنولوجيات الأكثر نظافة، وتكنولوجيات معالجة الفضلات الخطرة، وممارسات التشغيل، والسياسات اللازمة لبلوغ إدارة سليمة بيئياً للفضلات الخطرة. ويجري توفير المعلومات باستخدام مختلف آليات النشر، بما في ذلك النظم والشبكات الالكترونية الجديدة. وتوجد قائمة تفصيلية بمصادر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، كما أنه يجري إنشاء وتيسير آلية تنسيقية فيما بين مختلف جهات تقديم المعلومات وذلك على يد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف القيام على نحو أفضل بتحديد احتياجات المستعملين وتجنب ازدواجية الجهود.

٢٢ - وثمة استمرار في أعمال التدريب وبناء القدرات من خلال نشر وتوزيع كتيبات التدريب، التي يعدّها برنامج البيئة، مما يشمل ترجمة الكتيبات الرئيسية إلى اللغات الإسبانية والروسية والصينية. وتواصل أمانة اتفاقية بازل تنظيم لقاءات تدريبية إقليمية في سياق برنامجها المتعلق بإنشاء مراكز إقليمية. وتعليم المدراء الصناعيين المستقبليين قائم أيضاً، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع هو ومجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة وعدد من المؤسسات التعليمية بعملية من شأنها كفالة إدراج البعد البيئي في منهاج الدراسة بالمدارس والجامعات التجارية والهندسية.

٢٣ - وقد ادخلت بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا السياسة والاستراتيجية الملقبتين "5-R" اللتين تشجعان الحد من النفايات عند المنبع والإحلال والتدوير والاسترداد وإعادة الاستخدام، مما يرسى الأساس اللازم لبرامج زيادة نظافة الإنتاج. والبرنامج المتعلق باستعراض الأداء البيئي التابع للجنة، والذي وضع من أجل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، يتضمن أيضا توفير فرصة طيبة لرصد التغييرات التي ترجع إلى تنفيذ السياسات المتصلة بالإنتاج والاستهلاك السليمين بيئيا إلى جانب التغييرات التي ترجع إلى إنفاذ الاتفاقات الدولية. وبوسع هذا البرنامج أن يقدم نموذجا للمناطق الأخرى.

رابعاً - توقعات لم تتحقق

٢٤ - على الرغم من التقدم المحرز نحو بلوغ إدارة سليمة بيئيا للنفايات الخطرة، فإن الموارد المالية والبشرية لا تكفي على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا كاملا. وعند توفر التشريعات والنظم المناسبة، بالفعل، فإنه كثيرا ما لا يلتزم بها من جراء نقص القدرات أو الموارد. وفي ضوء افتقار بلدان كثيرة، ولا سيما في العالم النامي، إلى اكتساب قدرة مؤسسية ملائمة في مجال إدارة النفايات الخطرة وأيضا في مجال رصد الواردات غير المشروعة من النفايات الكيميائية والخطرة، فإن ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز القدرة الوطنية على الإدارة الفعالة لهذه النفايات.

٢٥ - والخيارات التكنولوجية التي تقوم بها البلدان ما زالت لا تراعي على نحو كاف آثارها البيئية الشاملة، ولا سيما تلك الآثار المتصلة بالنفايات. وهناك حاجة ماسة للتعجيل بإدخال تكنولوجيات أكثر نظافة من شأنها أن تولد كميات أقل من الفضلات الخطرة في المقام الأول، وذلك بالقياس إلى استمرار الاعتماد على تكنولوجيا التنظيف عند المصب، وهذه تكنولوجيا أكثر تكلفة كما أنها أكثر خطورة بالنسبة للبيئة. وثمة حاجة إلى مزيد من الجهود على الصعيد الدولي من أجل كفالة الاضطلاع بعمليات نقل ملائمة للتكنولوجيات الأكثر نظافة، بما في ذلك عمليات النقل على أساس تفضيلي أو غير تجاري، ولا سيما إلى البلدان النامية.

٢٦ - وضرورة القيام بمكافحة الاتجار غير المشروع في النفايات قد أدت إلى وجود تنظيمات وإجراءات قد تعوق عملية إعادة التدوير الفعلية لبعض النفايات، ولا سيما من جانب مؤسسات تعاني من عجز مالي سواء في القطاع العام أم الخاص. وكثيرا ما يتعذر الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي ما زالت تنظر إلى "الكفاءة الإيكولوجية" باعتبارها تكلفة إضافية، لا مصدرا محتملا للمزايا.

٢٧ - وعلى الرغم من الجهود المضطلع بها من أجل تيسير التكنولوجيات المستدامة بيئيا^(٧)، فإنه ما زالت توجد حاجة إلى تعزيز نقل تكنولوجيات أكثر حداثة مع الاتيان بأساليب جديدة لزيادة نظافة الإنتاج وإعادة استخدام النفايات.

خامسا - أولويات جديدة

٢٨ - بينما كان الاهتمام منصبا حتى الآن على الإقلال من النفايات الخطرة الناجمة عن العمليات الصناعية، فإنه توجد حاجة اليوم لاستحداث طرق للإقلال من النفايات الخطرة المتولدة من مصادر أخرى: المستشفيات والزراعة والاستخدامات المنزلية وما إلى ذلك، عن طريق إعادة تصميم المنتجات وتحسين ممارسات التشغيل. وهناك حاجة إلى القيام على نحو كامل بتناول السلع ذات الاستهلاك النهائي من قبيل الأجهزة الإلكترونية والثلاجات والسيارات.

٢٩ - وتوجد اليوم حاجة أيضا إلى تناول جانب الطلب على السلع والخدمات إلى جانب إعادة النظر في أنماط الاستهلاك^(٣).

٣٠ - وتلوث التربة والمياه (سواء المياه السطحية أم الجوفية)، الذي نجم عما سبق الاضطلاع به من إدارة غير ملائمة للنفايات، بصدد اكتساب مزيد من الأولوية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك في إطار تزايد الوعي بما لهذا التلوث من آثار صحية^(٤).

٣١ - وثمة اهتمام على سبيل الأولوية بالملوثات العضوية الدائمة في برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية^(٥). ومكافحة عمليات التصريف المباشرة وغير المباشرة، للنفايات الخطرة في البيئة البحرية جزء من هذه الأولوية الجديدة.

٣٢ - ومواصلة استخدام التكنولوجيات القديمة، التي تسهم في توليد فضلات خطيرة لا ضرورة لها، ما زالت تمثل مشكلة من المشاكل، ولا سيما في البلدان النامية وفي بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، سواء من جانب الحكومات أم الوكالات الدولية.

٣٣ - والتحسين المستمر في منع التلوث واستخدام المواد الخام على نحو كفء قد لا يكون كافيا لتحقيق الزيادة المطلوبة (بمعامل يبلغ ٤ - ٦) في إنتاجية استخدام المواد الخام لبلوغ تنمية مستدامة. وهناك حاجة أيضا إلى التجديدات والإنجازات التكنولوجية. وينبغي الاستمرار في الاضطلاع بالشراكات على الصعد المحلية والوطنية والدولية مع إشراك الأطراف ذات التأثير. ومن الواجب أن يتزايد استخدام الاتفاقات التفاوضية من جانب قطاعات الصناعة، بحيث تحدد هذه الاتفاقات أهدافا كمية، للإقلال إلى أدنى حد من النفايات وسائر الانبعاثات.

٣٤ - وثمة حاجة عاجلة إلى تكريس مزيد من الاهتمام لتوفير سلامة مهنية كافية وظروف صحية لمن يعملون في حقل إدارة الفضلات الخطرة، بما فيها أنشطة الإقلال إلى أدنى حد إلى جانب أنشطة التخلص وأنشطة الإصلاح.

٣٥ - والمواد المعدية في نفايات الرعاية الصحية تبرز كموطن اهتمام على سبيل الأولوية، ولا سيما مع انتشار مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهذه تتضمن، لا مجرد نفايات المستشفيات، بل تتضمن أيضا المواد الطبية الأخرى المتخلفة عن مرافق الرعاية الصحية.

٣٦ - وهناك حاجة إلى استحداث مؤشرات أفضل لرصد التقدم المحرز في التنفيذ في مجال الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة وكذلك في مكافحة الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة، ولا سيما بتصريفها إلى البلدان النامية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، وتصويب)، القرار ٨، المرفق الثاني.

(٢) انظر أيضا E/CN.17/1997/2/Add.37.

(٣) انظر أيضا E/CN.17/1997/2/Add.3.

(٤) انظر أيضا E/CN.17/1997/2/Add.17.

(٥) A/51/116، المرفق الثاني.

— — — — —